حول الميزانية الاسرائيلية الجديدة

نصف الميزانية ينفق "لشراء الامن".. والامبريالية ستعطي العرب بنادق الثورة الفلسطينية والمقاتلين العرب

كانت سببا في اجراءات التقشف الجديدة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية

« انني اتهمهم جميعا ، الهستدروت والحكومة والمالية والصحافة والاذاعة والتلفزيون وانت وانا . كيف يمكن ان انام بعد اليوم وكيف يمكن ان نعيش اذا كان هناك في الدولة اصحاب ملايين ومليارات ، ويواصلون الضغط على جمهور العمال ؟ » . هذا ما قاله احد اعضاء لجنة عمال في حديث مع الاذاعة الاسرائيلية حول موضوع اجراءات التقشف التي اتخذت اخيرا . فقد قررت الحكومة الاسرائيلية رفع الضرائب غير المباشرة ، المبلغ اجمالي وقدره مليارا ليرة لتغطية العجز المتوقع في السنة المقبلة . كما قررت فصل مستخدمين وتجميد وظائف بحجم اجمالي قدره ٢٢٠٠ موظف ، وتقليص نفقاتها في الربع الاول من السنة المالية .

اما الضرائب الجديدة فهي ضريبة المشتريات التي فرضت زيادة بالاسعار بنسبة ٧٫٥٪ على جميع المنتجات ، وضريبة ارباب العمل بنسبة ٧٫٥٪ ايضا الا ان الحكومة تراجعت تحت ضغط الهستدروت عن هذه النسبة واصبحت ٤٪ . وفي نطاق تحصيل الضرائب اعلن وزير المالية يهوشواع رابينوفيتش ان كل جهاز الضرائب غير المباشرة سيعاد النظر فيه مجددا عندما تفرض ضريبة تقديرية اخرى .

الموازنة الجديدة عجز وتضخم

عرض وزير المالية الاسرائيلية يهوشواع رابينوفيتش موازنة عام ١٩٧٥ على الكنيست والبالغة ٥٦ مليار ليرة اسرائيلية منها ٢٢ مليار للتسلح والدفاع . وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اقرت في ١٢ كانون الثاني الماضي ، مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ . وبلغ الرقم الاجمالي انذاك نحو ٥٨ مليار ليرة اسرائيلية اي بزيادة ٣ مليارات ليرة اسرائيلية ، عن المشروع الذي تقدم به يهوشواع رابينوفيتش والبالغ ٥٤٫٥ مليار ليرة .

وبناء على النقاش الذي دار حول الميزانية العامة الجديدة في الكنيست واقوال وزير المالية رابينوفيتش ، فان الاقتصاد الاسرائيلي يواجه مصاعب كبيرة . فعلى الرغم من الضرائب التي فرضت في شهر تموز الماضي ، وعلى الرغم من الخطة الاقتصادية التي خفضت بموجبها قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٤٢٪ لوقف التضخم في ميزان المدفوعات ، وكبح التضخم المالي ، فان ميزانية ١٩٧٥ ، كما قال وزير المال : « تجسد الاستمرار في السياسة الاقتصادية لحالات الطوارىء ، ولقد فرضت علينا في الوضع السياسي والامني الراهن منذ الحرب وفي اعقابها ، ميزانية دفاع بمبلغ ٢٢ مليار ليرة . وهذا المبلغ يشكل ٤٠٪ من الميزانية المقترحة . وهذا عبء ثقيل جدا يترك اثره ليس على النشاط المدني في الدولة فقط ، بل على جزء ذي شان من مجمل الاحداث في القطاع العام الاسرائيلي » .

ان السبب الاساسي لاجراءات التقشف الجديدة يعود الى زيادة الانفاق على التسلح او ما يسميه رابينوفيتش في خطابه امام الكنيست « عبء الامن » . وتحاول اسرائيل عبر رصد الاموال الضخمة في المجالات العسكرية التعويض عن خسائر حرب تشرين ١٩٧٣ التي كلفت الاقتصاد الاسرائيلي ما يعادل الانتاج العام لسنة كاملة ، وايضا شراء الاسلحة والانفاق على الامور العسكرية الاخرى ، لكن الازدياد في الانفاق على التسلح يرافقه ايضا ارتفاع نسبة الدين الخارجية .

ثمن الامن : ٢٢ مليار هذا العام

اتسمت المناقشات حول الميزانية العسكرية بخلاف شديد بين يهوشواع رابينوفيتش وزير المال ، وشمعون بيرس وزير الدفاع حول حجم هذه الميزانية . فقد طلب رابينوفيتش خلال مناقشات طويلة سابقة ، من شمعون بيرس « شراء » امن اسرائيل في السنة المقبلة بمبلغ ٢٠ مليار ليرة اسرائيلية . ورد عليه شمعون بيرس لا يستطيع شعب اسرائيل الحصول على الامن في « السوق » الا بـ ٢٥ مليار ليرة » (معاريف ١٩٧٥/١/١٣) . واضاف بيرس : « ان اسرائيل ستضطر الى انفاق اكثر من ١٠٠ مليار ليرة على امنها خلال السنوات الخمس القادمة ، ولهذا الغرض ستضطر الى جباية اموال طائلة من المواطنين. سيضطر الى نشر جيوشه في اراضيه ، لكي يعمل عما عنده »

وبسبب الخلاف بين الوزيرين حول الميزانية العسكرية ، شكلت لجنة وزارية برئاسة اسحاق رابين رئيس الحكومة وعضوية الوزيرين بيرس ورابينوفيتش ، توصلت الى اتفاق على ان تكون الميزانية العسكرية للسنة القادمة ٢٢ ـ ٢٣ مليار ليرة . وبعد ان اقرت الحكومة مبلغ ١٢ مليار ليرة كموازنة نهائية للسنة المالية المقبلة ، اعلنت وزارة الدفاع ان تقليص ٣ مليارات في ميزانيتها هو الفرق بين اقتراحي رابين وبيرس ، سيعوض على الاساس بطلبيات الجيش من الصناعة المحلية ، والصناعات الاخرى المرتبطة بجهاز الدفاع والتي يعمل فيها نحو ٩٠ الف عامل ، الامر الذي سيؤدي الى اقالة نحو ٢٠ ـ ٣٠ الف عامل (زئيف شيف ٧٥/١/٢٠) .

الرقم الحقيقي لميزانية الدفاع

رغم حدة النقاش بين الوزيرين بيرس ورابينوفيتش حول ميزانية الدفاع ، الا ان هذا النقاش بقي سطحيا لان مخصصات وزارة الدفاع الحقيقية هي الارقام التي يجري البحث فيها . فهناك نفقات متعددة ذات طابع عسكري . وقد اكدت صحيفة الاتحاد (٧٤/١٢/٢٣) « ان النفقات ذات الطابع العسكري ، والمترتبة على استمرار الوضع الحالي المتوتر في البلاد والمنطقة ، مثل النفقات الخاصة لبناء التحصينات في المدن والمستوطنات ، وشرطة الحدود ، والشرطة ، والحرس الخاص ومخصصات تطوير الذرة ، وصيانة البعثات الدبلوماسية في الخارج وغيرها » .

وفي الحقيقة لا توجد ارقام حقيقية لميزانية الدفاع ، فالسرية التامة تحاط عادة بنود ميزانية الدفاع وخاصة تلك المتعلقة بالمشتريات في الخارج او بالخطط في المستقبل . ومنذ قيام دولة اسرائيل حتى الان لم تتوفر اجهزة ملائمة سواء في الحكومة او في الكنيست للفحص ومراقبة ميزانية الدفاع او تقديم ميزانية بديلة لها . اذ انه بموجب انظمة الحكم الاسرائيلية ، هناك هيئات رسمية كمكتب رئيس الحكومة يشاطر وزارة الدفاع مسؤولية تعيين ميزانيتها . وعلى الصعيد البرلماني فان المراقبة هامشية جدا ، لان بحث ميزانية الدفاع عادة يقتصر على لجنة فرعية منبثقة عن لجنة الخارجية والامن واللجنة المالية في الكنيست ، والسؤال هو ماذا يستطيع اعضاء هذه اللجنة عمله مع المعطيات والارقام التي تطرح امامهم ؟ والحقيقة هي انه ليس في استطاعتهم ان يفعلوا سوى القليل ، اذ ان المعطيات التي تضعها الميزانية والاعمال التي تهدف الى تمويلها هي من انتاج مطبخ جهاز الامن... واذا كانت وزارة المالية مع طاقم موظفيها غير قادرة على تحليل المادة التي تعرضها وزارة الدفاع كما يجب ، فكيف ستستطيع لجان الكنيست القيام بذلك ؟ » (تيدي بروديس ـ دافار ٧٥/١/١٦ .

من ناحية اخرى ، فان ميزانية الدفاع المقررة ، قد تزداد ايضا بعد اقرارها في هذه الطلبات الطارئة التي يتقدم بها الجيش ، او المتغيرات التي قد تظهر خلال العمل بهذه الميزانية . لذلك فانه من الصعب تحديد الرقم الحقيقي لميزانية الدفاع . ويعتقد ان هذه الميزانية تشكل نصف الميزانية المقترحة عادة .

هل الضرائب هي الحل ؟

اثناء عرضه لمشروع الميزانية الجديدة امام الكنيست ، قال وزير المالية رابينوفيتش ان الميزانية ستمول من المداخيل المحلية ، وغالبيتها تاتي من الضرائب . وستجلب الضرائب الجديدة المفروضة مليارا ليرة . وتامل وزارة المالية تحصيل اكثر من خمسة مليارات ليرة عن طريق بيع سندات الدين . وسياتي اكثر من ١٣ مليار ليرة من المداخيل بالنقد الاجنبي ، خاصة المساعدات الاتية من الولايات المتحدة لتمويل المشتريات . وعلى الرغم من كل ذلك ستلتقي الموازنة مليار ونصف المليار من الليرات ، سيقوم بنك اسرائيل بطباعة اوراق نقدية جديدة لموازنة قيمة العجز .

ومن المتوقع نتيجة لذلك ، ان تكون موازنة العام المقبل موازنة تقلص فيها خدمات الحكومة في مجالات عديدة . وقد جرى حديث حول الغاء بعض الوزارات كوزارة الاعلام ووزارة السياحة ، ضمن اطار تقليص الخدمات . وفي حال تعذر الغاء هذه الوزارات ، فسيجري الحاق اقسام منها في وزارات اخرى . وفي الوقت الذي اشادت فيه جيروزاليم بوست (٧٥/٢/٢٤) بفكرة الغاء وزارتي السياحة والاعلام ، طرت صحف اخرى من خطورة هذه الخطوة على صعيد حكومة رابين الائتلافية . وقد عبر موشي كول وزير السياحة عن معارضته بشدة لاي اقتراح يقضي بالغاء وزارة السياحة ، وهذا ما جعل ديوان رئيس الحكومة يسرع في اصدار بيان رسمي يعلن فيه ان الالغاء غير وارد .

لقد ارتفعت الاسئلة في الصحافة الاسرائيلية حول مدى فاعلية الضرائب الجديدة ؟ وقام عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين بادانة قرارات التقشف الجديدة . واعلن مارك موشيليتش رئيس لجنة تنسيق المنظمات الاقتصادية انه « لم يكن من الواجب ان تفرض الحكومة ضرائب جديدة بعد وقت قصير من هزة تخفيض الليرة » . ووجه عدد من اساتذة الجامعات انتقادات شديدة للميزانية الجديدة وقال الاستاذ اساف رزين ، رئيس قسم الاقتصاد في جامعة تل ابيب ، ان الميزانية المقترحة هي « ميزانية ضخمة ، وسيكون لها تاثير سيء ، خصوصا في ميزان المدفوعات » . بينما حذر مردخاي تسفي في هارتس (٧٥/١/١٧) من ان الوضع الاقتصادي الذي سينشا عن هذه الميزانية يعود بالذاكرة الى سنة ١٩٦٦ و « في اواخر تلك السنة كان في اسرائيل اكثر من ١٠٠ الف عاطل عن العمل ، وعدد ممائل من النازحين ، من خيرة القوى المنتجة : مهندسون وتقنيون ، واصحاب مهن ، وباختصار كل من شعر انه يستطيع الحصول على مصدر رزقه بسهولة في اي مكان » . ويتوقع تسفي ان يكون « التدهور سريعا وفجائيا ، اكثر مما هو متوقع ... »

الهستدروت يعارض بشدة

نقلت وكالات الانباء من الارض المحتلة اخبار الاستياء الشديد بين العمال وارباب العمل على السواء للضرائب الجديدة ، فقد انقضت تجمعات المستوطنين الصهاينة على المحلات التجارية لشراء البضائع قبل بدء تنفيذ سياسة الضرائب ، في حين عقدت الهستدروت (اتحاد العمال) عدة جلسات دار فيها النقاش حول مطالب رئيسية ثلاثة هي : « التعويض الفوري للعمال ، واتخاذ خطوات لتامين استمرار العمالة الكاملة ومنع البطالة ، وتشكيل وحدة خاصة تعنى بالاشخاص الذين لا يدفعون الضريبة الحقيقية » . وقال امين عام الهستدروت يروحام ميتشل « ان الهستدروت تعتبر الضرائب الجديدة مناقضة للاتفاق مع الحكومة وارباب العمل بشان تمديد اتفاقيات العمل حتى شهر تموز » . ونتيجة لضغوطات الهستدروت تراجعت الحكومة عن قرارها بشان ضريبة ارباب العمل ، واصبحت نسبة الضريبة ٤٪ بدلا من ٧٫٥٪ .

وقد اختلفت ردود الفعل الاخرى ، باختلاف القوى السياسية واتجاهاتها . واعلن « الاحرار المستقلون » عن رغبتهم في الغاء « ضريبة العمل » ، في حين طالب المابام الحكومة « باعادة النظر بقرارها الذي يهز الثقة بالحكومة وبطريقة اتخاذ القرارات ، ويطالب بمراقبة الاسعار ، والقيام بعمليات لتشجيع الانتاج ، وجباية الضرائب الحقيقية من المستغلين ، ووضع قاعدة للضرائب ، والعمل بنظام اقتصادي لحالات الطوارىء في الدولة والمجتمع » .

اما « ليكود » فقد اعتبرت الموازنة الجديدة ، « موازنة نظام مفلس يواجه الان افلاسه » (سيمحا ابرليخ) . وقال يوحنان بادر عضو الكنيست الليكودي اثناء مناقشة الميزانية « ان عجز الموازنة سيصبح اكثر من ٢١ مليار ليرة ، وليس مليارا ونصف المليار فقط كما ورد في مشروع الموازنة ، وذلك عندما نورد في الحسبان القروض الخارجية والداخلية على انواعها » .

تغطية العجز والقرار السياسي

ان تغطية العجز في الميزانية الجديدة سياتي كالعادة من مساهمة الولايات المتحدة الاميركية ، والقوى الاستعمارية الاخرى . وقد بحث وزير الخارجية الاسرائيلية ايغال الون اثناء زيارته الاخيرة لالمانيا الغربية ، مع وزير خارجيتها ، مسالة تغطية العجز في ميزان المدفوعات البالغ مليار ليرة سنويا.

اما المساعدات الاميركية ، والتي تصنف عادة كهبات ، فان تقديمها سيتم رغم كل العقبات . فقد ساهم الاميركيون بنسبة ٥٪ في تغطية العجز التجاري الكلي (٣٠٧ مليارات دولار) وسيطلب الاسرائيليون هذه السنة من الاميركيين ـ عدا المساعدات العسكرية ـ المساهمة بنسبة ٢٣٪ في تغطية العجز التجاري، الذي سيبلغ ٢٠٣ مليار دولار . وعرض بلوتسكر سيفر في مقال نشرته عال همشمار (٧٥/١/٢١) طلبات اسرائيل من الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث المقبلة ، فنسب الى رابينوفيتش وزير المال قوله : بالاضافة الى المخصصات السنوية البالغة ٣٠٠ مليون دولار ، التي اقرها مجلس الشيوخ ، ستطلب اسرائيل مليار دولار سنويا ، اي ١٠٣ مليار دولار في كل سنة من السنوات ١٩٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧، كما ستطلب نصف مليار دولار سنويا كمساعدة اقتصادية متعاقبة » .

ومما لا شك فيه ان تقديم السلاح الاميركي ، والدعم الاقتصادي ، سيرافقه من جانب حكومة رابين موقفا سياسيا متوازيا مع الموقف السياسي الذي تتخذه الولايات المتحدة ، خاصة في موضوع التسوية التي يقودها حاليا الدكتور كيسنجر وزير الخارجية الاميركية . وقد نشرت مؤخرا في الصحف الاميركية سلسلة من المقالات كان الواضح منها ابلاغ ما يسمى بالصقور الاسرائيليين ان سرعة تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية مرتبطة بالموقف السياسي الذي ستتخذه حكومة اسرائيل بشان التسوية في الشرق الاوسط .

ان اجراءات التقشف الجديدة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية توضح لنا مدى تاثر بنادق الثوار الفلسطينيين والمقاتلين العرب في بنية التجمع الاستيطاني الاسرائيلي ، وبالتالي مدى ارتباط اسرائيل ككيان استيطاني بالامبريالية العالمية . كما يتضح لنا مدى ضخامة الجريمة التي تنفذها انظمة الاستسلام وفك الارتباط بفلسطين ، التي تزحف حاليا امام اقدام الامبريالي كيسنجر تطلب عقد « مؤتمر جنيف » كمطلب « وطني ملح » ، وتسبح بذكاء وقدرة « الصديق هنري » .

ان افلاس المشروع الصهيوني بصورة نهائية ، مرتبط بتشديد الكفاح المسلح ضد الكيان الاستيطاني والمصالح الامبريالية التي تدعمه ، وبالتالي تصعيد النضال ضد انظمة الخيانة التي تدعو للتعايش مع الكيان الصهيوني ، متنكرة لدماء المقاتلين الابطال الذين تركت بنادقهم اثارها القاتلة على المشروع الصهيوني .

●